

Distr.: General
1 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثامنة والأربعون

١٣-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥

مناقشة عامة حول الخبرة الوطنية في المسائل السكانية:
تحقيق المستقبل الذي نريده - إدماج قضايا السكان
في التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماجها في خطة
التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

بيان مقدم من مؤسسة أسابي شيهو يارادو، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* تصدر هذه الوثيقة بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

260215 290115 14-67538X (A)



البيان

مقدمة

التقى في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ رؤساء دول وحكومات وممثلون رفيعو المستوى بمشاركة من منظمات المجتمع المدني من أجل تجديد عهد تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمنفعة أجيال الحاضر وأجيال المستقبل. وكانت غاية الاجتماع هي التداول بشأن "تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه"، وتضمنت المناقشات التي دارت فيه موضوعات شملت على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- (أ) القضاء على الفقر؛
- (ب) صون الحرية والسلام والأمن واحترام جميع حقوق الإنسان وتأمين المستوى المعيشي اللائق؛
- (ج) إحلال الديمقراطية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

وبغية ترجمة هذه الأهداف والغايات إلى واقع عملي، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٢ في سياق مناقشتها الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فرقة عمل وكلفتها بمهام تقييم هذه الخطة، وقد انتهت فرقة العمل إلى أن ثمة أبعاداً ثلاثة رئيسية يتعين تكريسها من أجل بلوغ المستقبل الذي نصبو إليه وتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تشمل:

- (أ) تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؛
- (ب) تحقيق الاستدامة البيئية؛
- (ج) صون السلام والأمن.

الأهداف

تمثل التنمية المستدامة خريطة الطريق وخطة العمل لتحقيق الاستدامة في أي نشاط يقوم على استخدام الموارد على نحو يكفل إدامتها من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة.

ويعرّف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها الوفاء باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها هي الأخرى.

ويعمال التحليل النقدي، لا يسع المرء إلا أن يتساءل عما إذا كنا على أعتاب تحقيق المستقبل الذي نريده باتباع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أو أن الجيل الحالي على وشك التسبب في أضرار تلحق بالأجيال المقبلة بتكلفة يدفع هو ثمنها.

غرض البيان

حددت الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ كتوقيت لإنجاز بعض الأهداف الإنمائية. وتسعى هذه الورقة إلى تحليل المستقبل الذي نريد تحقيقه، آخذة بعين الاعتبار التحديات السكانية وإحصاءات الماضي وتوقعات المستقبل ومقارنتها بالأهداف الإنمائية للألفية وبالمسار الذي يستهدف تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

حقائق وأرقام

أبانَ بحث يتعلق بالسكان والعدالة والتحديات البيئية نُشر في مجلة لحظة حاسمة، أن عدد سكان كوكب الأرض يربو على سبعة بلايين نسمة، مقارنةً بثلاثة بلايين لا غير في عام ١٩٦٧. وفي كل عام يولد قرابة ١٣٥ مليون نسمة ويموت زهاء ٥٥ مليون نسمة، فيضاف من ثم إلى سكان العالم ٨٠ مليون نسمة سنوياً. وعلى وجه التقريب، تقل أعمار نصف سكان العالم عن ٢٥ سنة، ويتوقف على القرارات التي سيتخذونها في سنوات قدرتهم على الإنجاب ما إذا كان سكان العالم سيبلغون ٦ بلايين أو ١٤ بليون نسمة بحلول عام ٢١٠٠.

وتنصب الحقيقة المهمة حول هذه الإحصاءات على كون أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية وأن البشر الذين سيؤلفون سكان عام ٢١٠٠ مولودون بالفعل. فإذا لم يُتخذ أي إجراء في اللحظة الحالية لتخفيض معدل النمو السكاني، سيستمر النهم يمثل سمة الاحتياجات الإنسانية، لأن معدل نمو السكان لا يتناسب مع معدلات تحقيق التنمية؛ ويجب من ثم كفالة تطبيق تنمية مستدامة أكثر صرامة تحقيقاً لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويتعين علينا أن نبدأ في تعميق الفهم في جميع بلدان العالم بأن مسألة السكان هي مسألة اختيار وليست إحدى حتميات الطبيعة التي لا قبل لنا بها. وبغية إبقاء الاقتصاد في حالة تنمية مستدامة، لا بد من قيام تلازم بين نمو السكان والتنمية الاقتصادية.

طريق المستقبل، والتوصيات

انطلاقاً من إدراكنا بأن المستقبل الذي نريد تحقيقه يقع في نقطة التقاء نمو السكان وتحقيق التنمية، يتعين مراجعة وكفالة تكامل المعايير الواردة فيما يلي من أجل إدماج النمو السكاني في عملية التنمية المستدامة:

(أ) تمكين النساء والأسر بخصوص عدد الأطفال الذي يُنجبون؛ ويتمثل تمكين النساء في هذا البُعد في كفالة إلمامهن بوسائل منع الحمل المتاحة لهن وتشجيع تنظيم النسل والمباعدة بين الولادات. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ انتهت إدارة أوباما إلى صياغة قاعدة مؤداها أن تغطي شركات التأمين الصحي استعمال وسائل منع الحمل دون التوسع في الاستثناء لأسباب دينية (نيويورك تايمز، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)؛

(ب) توفير التعليم وفرص العمل وخاصة للنساء؛ ومؤدى ذلك زيادة إنتاجية السكان المتنامين وتحقيق تنمية على قدر أكبر من الاستدامة؛

(ج) مكافحة الفساد؛ فالفساد يضرب بجذوره في كثير من الاقتصادات في العالم، ويتسبب في إعاقة عدد كبير من البلدان عن تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. ويؤثر الفساد أيضاً في التنمية والاستثمار ويتسبب في زيادة معدلات الأمية ويكمن وراء إدامة الفقر في معظم بلدان أفريقيا. وتشير الإحصاءات إلى أن نصف سكان العالم تقريباً، وهو رقم يعادل ثلاثة بلايين نسمة، يعيشون على أقل من ٢,٥ دولار في اليوم، وأن أكثر من ١,٣ بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع أي على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم. وتكشف الإحصاءات أيضاً عن وجود أكثر من بليون طفل في أنحاء العالم يعيشون في الفقر، وأن ٢٢ ٠٠٠ طفل يموتون كل يوم نتيجة للفقر. وهناك زهاء ٨٧٠ مليون شخص حول العالم لا يجدون ما يكفي من الطعام (منظمة الأمم المتحدة للطفولة). وتبين مصادر أخرى عن وجود أكثر من بليون نسمة يفتقرون إلى سبل الحصول على مياه الشرب النظيفة، منهم ٤٠٠ مليون من الأطفال. ولأن المياه غير النظيفة تتسبب في الإصابة بالأمراض، يضيع سنوياً زهاء ٤٤٣ مليون يوم دراسي. وفي عام ٢٠١١ أصيب أكثر من ١٦٠ مليون طفل دون سن الخامسة بالتقزم (انخفاض معدل النمو والتطور) بسبب سوء التغذية المزمن (اليونيسيف). ويُستنبط من الاستنتاجات والإحصاءات المبينة عالية أن الفساد آفة لا بد من محوها من جميع البرامج السياسية والاقتصادية لكي تتاح فرصة تطوير الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات للقواعد الشعبية؛

(د) مواءمة القواعد الاجتماعية والتقليدية؛ فالقاء نظرة سريعة على القواعد الاجتماعية والتقليدية في بعض الثقافات يكشف عن أن بعض العادات والثقافات التقليدية

يسير في اتجاه مناوئ لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا بد من ثم من بذل جهود تعاونية وتنفيذ خطة تهدف إلى القضاء على هذه الظاهرة التي تؤثر سلباً في حياة الآخرين وتتسبب في إيقاع أضرار غير قابلة للحير في حياة بشر كثيرين؛

(هـ) القضاء على الأمية (وخاصة بين النساء)؛ فالإحصاءات التي نشرها معهد اليونسكو للإحصاء في عام ٢٠١١ تدل على حدوث زيادة مستمرة في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشبية والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، وإن ظل هذا المعدل منخفضاً بالنسبة للشباب. وبالرغم من تحقيق هذا المكسب لا يزال هناك ٧٧٤ مليون بالغ (في الفئات العمرية بين ١٥ عاماً فأعلى) يعجزون عن القراءة والكتابة وثلثاهم (٤٩٣ مليون شخص) من النساء. وفي صفوف الشباب، هناك ١٢٣ مليون أمي منهم ٧٦ مليون من الإناث. ومؤدى ذلك أن الأمية لا تزال شائعة بين الشباب الذين سيكون لهم تأثير في مستقبل النمو السكاني في عام ٢٠١٠.

الاستنتاج

إن تحقيق المستقبل الذي نريده في خضم أوضاع النمو السكاني والتدهور البيئي وعدم الاستقرار السياسي والاختلال الاقتصادي، يتطلب تعاوناً جماعياً بين الحكومات على الصعيد العالمي تعزيزاً لبلوغ التنمية المستدامة.

وتكشف البحوث عن أن الفساد طال جميع الحكومات والأجهزة الحكومية. ومن جانبنا فإننا نتوقع أن تتيح الأمم المتحدة الفرص لزيادة التوعية بالفساد وسبل التعامل معه في البلدان الأكثر تضرراً به حتى يمكن تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتحتاج الأمم المتحدة فوق ذلك إلى مضاعفة جهودها لإحلال السلام في العالم وتعزيز التعايش السلمي فيما بين البلدان المتجاورة.

وفي الختام، فإننا نأمل فيما نقدمه من توصيات وتوقعات أن تحظى منظمات المجتمع المدني بالدعم وأن تُمنح دوراً تشاركياً في المساعي الرامية إلى بلوغ "المستقبل الذي نصبو إليه" وتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.